

شركة التمور العراقية تتهم الزراعة بالاساءة الى سمعة المنتج دولياً، والوزارة تنفي

قال مدير شركة التمور العراقية، ان وزارة الزراعة اساءت الى سمعة التمور العراقية دوليا بعد تعرض جزء من المحصول الذي تم تصديره للتلف، مطالبا الوزارة بممارسة دورها في الارشاد ومكافحة الآفات، فيما نفتت الوزارة علاقتهاباي حالات تلف، مبينة ان القاتون لايجيز تسليم التمور الى الشركة كونها استخدمت اموال الدولة في عملية الشراء.

وقال مدير شركة التمور العراقية محمود علوش ان ”مجموع ما استلمته الشركة بالتسويق مع وزارة الزراعة من محصول التمر العام الماضي بلغ 274 الف طن، منها خمسة الاف طن من الدرجة الاولى والباقي درجة ثانية“ مشيرا الى ان عملية الاستلام ”رافقتها سبل غير صحيحة من قبل الوزارة سواء فيما يتعلق بالاستلام الذي اتصف بالعشوائية واستخدام طرق غير صحيحة، ما ادى الى تلف تمور العراق في الخارج وفق تقارير واردة من الامارات وسوريا“. وحمل علوش وزارة الزراعة ”مسؤولية الاساءة الى سمعة انتاج العراق من التمور عالميا، كونها ادخلت نفسها في مهمة ليست من اختصاصها“ معتبرا ان دخول الوزارة في مجال التمور ”اساء الى مضمون وجوهر المبادرة الزراعية التي تبنتها الحكومة، واساء الى الثروة الوطنية، وعلينا ان نسعى الى عدم تكرار الخطأ خلال المواسم القادمة والمبادرة الى تصحيح الوضع“.

وطالب علوش وزارة الزراعة بـ”اداء دورها الارشادي والتخصصي في مكافحة الآفات الزراعية التي تصيب النخيل وعدم التدخل في امور بعيدة عن اختصاصها، واداء مهامها الصحية تجاه تكاثر

البطالة في العالم العربي بلغت معدلات خطيرة

ومواجهتها تستوجب عملا منسقاً بين الحكومات

القاهرة- أحمد مصطفي

دعت منظمة العمل العربي إلى تضافر جهود الحكومات العربية لمواجهة أوضاع عمالية بالغة السوء في بلدانها، وأكدت ضرورة نزع قبيل الأزمات الداخلية في العالم العربي وتفادي الخلافات وتغليب المصالح العامة.

أكد مدير منظمة العمل العربي أحمد لقمان، أن مواجهة ظاهرة البطالة العربية التي بلغت معدلات خطيرة، لا تقف عند دور وزراء العمل العربي، وإنما تستوجب التداخل بين الحكومات.

وأشار إلى أن معدل البطالة في العالم العربي بلغ نحو 14 في المئة وتبقى المنطقة العربية صاحبة المعدلات العليا في البطالة بين الشباب. ولفت إلى أن معدل البطالة بين الإناث بلغ ثلاثة أضعافه لدى الذكور. وأكد لقمان أن الدول العربية كافة لديها شعور بالخطر جراء ازدياد معدلات البطالة، التي تبقى الأكبر في دول شمال أفريقيا. ولفت

انزلاق الاسترليني

الغفوض الانتخابي عامل واحد فحسب من جملة أسباب لهبوط الجنيه الاسترليني. البريطانيون نادراً ما يهدرون فرصة أن تكون لهم نظرة كئيبة إزاء بلدهم. وخلال الأسبوع حولت أجهزة الإعلام أنظارهم إلى أسواق العملات. الجنيه الاسترليني تراجع 1.7 في المائة عقب استطلاع نشر في نهاية الأسبوع يوحي بأنه ما من حزب سياسي سيحزز أغلبية فاعلة في الانتخابات العامة هذا العام. بعض المستثمرين الخائفين من أن بريطانيا ربما لا تكون قادرة على سد عجزها المالي المتسع من دون حكومة قوية، باعوا الجنيه. المعلقون البريطانيون أسهبوا كثيراً في الإذلال، بالإشارة إلى ارتفاع سعر دولار زيمبابوي مقابل الاسترليني. لكن تراجع الاسترليني الأخير لا ينبغي أن يكون طلقه للفزع حول الاستدامة المالية البريطانية. القلق بشأن النظام السياسي كان سببا لبيع الاسترليني خلال الأسبوع، لكنه لم يكن إلا سببياً واحدا ضمن جملة من الأسباب. لقد أثرت خطة برونديشال لشراء عمليات شركة التأمين الأمريكية في آسيا عليه كذلك: كشفت مقترحات برونديشال عن بيع مبالغ كبيرة من الجنيه للحصول على الدولار. علاوة على ذلك، عندما تراجع الجنيه دون مستوى 1.5 دولار يوم الإثنين، انطلقت نداءات بيع دفعت العملة إلى مزيد من الهبوط. تحركات سوق النقد الأجنبي لا تبدو عاكسة لمركزات السوق، فلو كانت هناك أسباب طارئة للقلق حول السياسة المالية لكان عائد السند البريطاني قد ارتفع، لكنه انخفض. ولو كانت هناك أسباب جديدة

النخيل أسوة ببقاى دول العالم“ معتبرا ان الوزارة ”تركز فقط على تسويق التمور ويتناهب الكثير من الفساد الاداري والمالي من خلال تسليمها التمور الى مربي الحيوانات، والى وسطاء مقابل أمان“.

واعتبر علوش ان ”التحول بالسياسة الاقتصادية للبلد من الشمولية الى اقتصاد السوق يتطلب منح القطاع الخاص دور اكبر لأنه اكثر مرونة ولديه حافز لتقديم افضل النتائج“ ضاربا المثل بشركة التمور التي ”تمتلك خطوطا انتاجية حديثة لتصنيع التمور وتصديرها ولكن للأسف لا احد يفسح لها المجال للقيام بدورها في تحسين واقع الاقتصاد العراقي وتنويع مصادر ايراداته“.

وفي سؤال حول رؤيته لمستقبل التمور العراقية ذكر علوش ان ”هناك توجهات من رئيس الوزراء نوري المالكي للجنة العليا للمبادرة الزراعية بإتباع الاسلوب الصحيح لتكاثر النخيل، والتركيز على الأصناف الجيدة، والتكاثر بالأنسجة“ وهو ما يعطي ”انتاج خلال فترة سنة ونصف من عملية الاستزراع وبالتالي تكون هذه الخطة الطريق الأمثل لتزايد عدد النخيل في عام 2015 الى 40 مليون نخلة“ مشيرا الى ان العراق “ كان يملك في فترة السبعينات 30 مليون نخلة، ولكن سوء السياسات السابقة أوصلت التعداد الى 8.6 مليون نخلة منتجة فقط “.

بيوره قال رئيس لجنة استلام التمور في وزارة الزراعة حسن حسن ان الوزارة ”استلمت 170 الف طن من التمور واعن للمزايدة“ مشيرا الى ان القانون ”لا يسمح لنا ان نعطي المنتج الى شركة تسويق التمور لأن الاموال التي تم الشراء بها هي اموال دولة“.

العنّارة ♦ مال وأعمال

شركة التمور العراقية تتهم الزراعة بالاساءة

الى سمعة المنتج دولياً، والوزارة تنفي

ونفى حسن ان تكون لوزارة الزراعة أي علاقة بموضوع تلف التمور في الخارج معللا ما صدر عن شركة تسويق التمور بانها ”تريد ان تقوم بتصدير التمور بنفسها ولحسابها وبالسعر المدعوم، فتكون بذلك مدعومة ورايحة فسي نفس الوقت“، اما التمور التالفة فبرى ”ان التجار قاموا بشراء كميات كبيرة من السوق وتصديرها، وهذا لادخل له بالوزارة“.

يذكر ان رئيس الوزراء نوري المالكي كان قد اعلن في تشرين الاول من العام الماضي عن تقديمه مبلغ 150 مليار دينار من ميزانية الطوارئ ل دعم وشراء التمور العراقية وفق أسعار محددة، حيث تشكلت لجنة ثلاثية من وزارتي التجارة والزراعة والعراقية للتمور لتنفيذ القرار.

وكانت الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور(قطاع مختلط) التابعة للقطاع الصناعي بالبورصة العراقية، تأسست العام 1989 برأسمال قدره 50 مليون دينار ليرتفع إلى أكثر من ستة مليارات دينار. وشهدت الشركة شبيه توقف في عملها وخسائر بعد العام 2003 اثر عمليات سلب ونهب، ولم تقدم حساباتها الختامية ما أسفر عن إبعادها عن التداول، الا انها عادت نشاطها الصناعي خلال العام الماضي بعد حصولها على منحة مالية قدرها أربعة ملايين دولار، من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، لنصب أجهزة ومعدات متطورة، في محافظتي بغداد وبابل.

اصوات العراق

البطالة في العالم العربي بلغت معدلات خطيرة

ومواجهتها تستوجب عملا منسقاً بين الحكومات

بغض النظر عن جنسيته أو مكانه، وهكذا عندما نحاول إقناع المستثمر بتوظيف العامل الوطني والعربي، يجب أن يكون العمال مؤهلين وقادرين على تلبية احتياجات صاحب العمل. هذه نقطة مهمة يمكن أن تقرب بين طالب العمل وصاحب العمل، وتتطلب أولاً تطوير التعليم المهني والتدريب وإعادة تنظيم أسواق العمل والتعرف الى مؤثراتها وتشجيع القطاع الخاص.

وأشار لقمان إلى أن القمة الاقتصادية والتنمية في الكويت ركزت على القضايا الاجتماعية، وقررت أن يكون العقد المقبل من 2010 الى 2020 العقد العربي للتشغيل بهدف خفض معدلات البطالة إلى النصف.

وقال ان خبراء المنظمة وضعوا استراتيجية خاصة لتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل ومكافحة البطالة في البلدان العربية الذي تقدمت به المنظمة وأقرته القمة. ويتضمن برنامج التشغيل إنشاء شبكة عربية لمعلومات سوق العمل والمرصد العربي للتشغيل والهجرة، وهي تخدم القضايا المتعلقة بالتشريعات والضمان الاجتماعي والبطالة ودعم برامج توظيف الوظائف وتحسين أداء العمالة المتقلبة والموازنة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل ورصد تطوير قضايا التدريب المهني وإنشاء رابطة لمؤسسات التدريب المهني في الوطن العربي.

وأكد مدير منظمة العمل العربي ضرورة فتح المجال أمام حرية تنقل العمال بين الأقطار العربية نظرا إلى أهمية تنظيم الانتقال بين دول الإرسال والاستقبال، فهناك ضرورة ملحة لتفهم حاجة سوق العمل وطبيعتها، ولا بد من الالتقاء الدائم بين الدول الموفدة للعمالة والدول المستقبلة لها، حتى يمكن تأمين تلك العمالة بخصوصيتها المطلوبة لسوق العمل في بلد الاستقبال وليس بظروف بلد الإرسال.

فإذا عجزت الدول العربية أن تؤمن عمالا مدربين في التخصصات المطلوبة، توجد دول أخرى لديها إمكانات تأمينهم في سرعة وبأجور أدنى.

وأشار لقمان إلى أن حجم البطالة في مصر بلغ 22 في المئة عام 2007 وفي لبنان 34 في المئة والكويت 18 في المئة وفلسطين نحو 60 في المئة تقريبا بعد الحرب.

وأكد أن حل مشاكل العمال الفلسطينيين لن يأتي من دون التوصل إلى سلام شامل.

وتمنى مدير منظمة العمل العربية أن يعود العراق سووقاً جاذبة للعمال وأن يتم نزع فتيل الأزمات والصراعات في عدد من الدول العربية في مقدمها اليمن والسودان، منبها إلى أن ازدياد الصراعات الداخلية يفاقم في التأثير على أوضاع العمال في تلك البلدان

ديناميكي متوازن. ولهما ثلاثة مصادر: الأسر، والشركات، والحكومة. وحين يكون لدى الأسر حافز متدن للاختر، فلا بد للاستثمار أن يأتي من الجهاتين الأخريين. ولا تستطيع الحكومات الاذخار إلا إذا تجاوزت الضرائب الاتفاق. وتفيد تجربة كاليفورنيا أن الناخبين في البلدان الأتجלו -ساكسونية لن يدعموا ضرائب أعلى. وبالتالي، عبء الاذخار يميل إلى أن يقع على كاهل الشركات. منذ الحرب العالمية الثانية، زادت الشركات من استخدام العوائد المتبقن حتى من احتمال بروز برلمان ذاتية وصناديق التقاعد، كي تعد الموظفين بمزايا مستقبلية. ولتمويل ذلك، تراكمت تجمعات كبيرة من الموجودات المالية في مؤسسات اذخار جماعية يديرها محترفو استثمار يختارون ذاتيا، ولديهم خيرات قليلة في الشريكات الخاصة والموجودات التي لا يتم التداول بها. ومهد ذلك الطريق لمديري شركات الأسهم الخاصة الذين خاضوا غمار الديون وحصلوا على جوائز شخصية كبرى. ويعتمد نموذج عملهم على الهندسة المالية قصيرة الأجل واستراتيجيات الخروج وليس على الأرباح المستدامة. ويتم تشجيع الديون التي يغبها التضخم من خلال قابلية الفائدة للاقطاع في تقييم ضرائب الشركات. وساعدت العوائد الناجمة عن رأس المال المدين على إيجاد القطاع المالي المبالغ في حجمه الذي أصبح عرض توالد للأزمة المالية. ومن شأن الانكماش الذي يأتي على فترات عكس اتجاه الأاحياز غير المتناسق. ولا يتطلب الأمر ترجعا لولبيا. وتظهر الخبرة الحديثة أن بالإمكان السيطرة على الانكماش من خلال السياسات النقدية والمالية. وعلى عمليات التحفيز المالي أن

معايير الجودة...

وققاعة السيارات

ميشال مرقص

وضعت مدعةً رئيس تويوتا أكبو تيودا أمام مشرعين أميركيين، حثدا لصعود الإمبراطورية الصناعية، التي تغلبت على صناعة السيارات في الولايات المتحدة واكتسحت السوق العالمية، نظراً لجودتها وتوفرها للمحروقات. وهي وإن لم تتأد مثل جنرال موتورز الأميركية فتعيد بناء هيكلتها وتحول إلى مؤسسة متوسطة، فإنها في الحد الأدنى تكبدت خسائر كبيرة بسحبها نحو عشرة ملايين وحدة من الأسواق العالمية، بعد أن أفلقت عام 2008 على خسائر بقيمة 437 بليون ين (4.9 بليون دولار)، للمرة الأولى منذ تأسيسها عام 1937.

وإذا كانت متطلبات العولمة وتوسع التنافسية العابرة للقرات دفعت بمرجوي السيارات الاقتصادية إلى ارتكابات أودت بحياة مستهلكين، فإن هذه المتطلبات تضع دولة صناعية مثل اليابان في دائرة التشكيك لناحية جودة صادراتها، وكانت الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، تستفيد من أفكار للأمريكي (إواردو ديمينغ لم تلق تجاوبا في وطنه. فمفهوم الجودة ارتبط على نطاق واسع بالمنتجات اليابانية التي استطاعت أن تحسن سمعتها وتغزو الأسواق العالمية بقدرتها على تجاوز تطاعات المستهلكين. وكان اليابانيون رفعوا شعارهم بعد هزيمتهم في الحرب: التصدير أو الموت. وتلتخص فلسفة ديمينغ بإرضاء الزبون عبر تسليمه منتجات عالية الجودة بكلفة أقل. ووفق فلسفة الجودة ليس صحيحاً أن تنتج كثيراً بل تركز على جودة المنتجات بمعنى مدى توافقها مع احتياجات المستهلكين وتطلعاتهم، فالمنتجات الأكثر كلفة لا تعني بالضرورة الأكثر جودة. ومن هذا المنطلق تستعمل صناعة السيارات في العالم «الطبعة الثانية» من فقاعتها، منقطة من الولايات المتحدة وأوروبا إلى اليابان عملاق السيارات المنافسة والكثيرة الراج. فبعد أزمة المال العالمية التي أسقطت مؤسسات عملاقة في صناعة السيارات، على دوي انهيارات المصارف ومؤسسات المال وذويان أصول صناديق الاستثمار العالمية، وتراجع قيمة الأسهم، تفرخ عيوب تصنيعية لتلوث سمعة أوسع شركات السيارات شهرة في العالم. وبعد انهيار إمبراطوريات مثل جنرال موتورز وفورد وكرايزلر الثلاثي الأمريكي الكبير وغيرها، وتداعي إنتاج شركات تصنيع السيارات الأوروبية، تدخل السيارات الآسيوية، في مقدمها تويوتا وهوندا ونيسان وسوزوكي ودايهاتسو اليابانية فضلاً عن الكورية الجنوبية هيونداي، مدار فقاعة السيارات، بعبوب تصنيع طاولت أيضا سيارات أوروبية.

وكان الحشد الأكثر إثارة للقلق في العالم إفلاس جنرال موتورز، التي جسدت قوة السيارات على مدى نصف قرن، إذ ظلت تصفيتها مطلع حزيران (يونيو) 2009، بعد أن بلغت ديونها 173 بليون دولار وتندت قيمتها في البورصة إلى 1.8 بليون توازي (في حينه) 2 في المئة من قيمة أسهم تويوتا في السوق المالية. وحظيت الشركة من الإدارة الأميركية دعما بـ 50 بليون دولار، وألغت 2.5 مليون وظيفة في العالم، وأغلقت 14 مصنعا من 47 في اميركا الشمالية وتلغي حتى نهاية 2010 نحو 2600 وكيل و6200. وتنازلت عن إنتاج ماركات كبيرة أو أفتتها، وباعت مصنعا.

ولم تكن الأزمة السبب المباشر لانهيار عملاق صناعة السيارات الأميركية، بل توسعة العلمي وما رتب عليه من أعباء مالية أدت في السنوات العشر قبل سقوطه، إلى إعادة هيكلة، وتأخير تقني، وقرارات سبئية، أدت إلى خسائر في السوق، فتراجعت حصته في السوق العالمية من 29.5 في المئة إلى 20. وياتت «جنرال موتورز» بعد «تأميمها» مؤسسة صناعية متوسطة وأفسحت أمام السيارات اليابانية والأوروبية والكورية لتكون ذات أوزان ثقيلة في السوق، في انتظار الصين حيث اشترت شركة «جيلي» امتياز «فولفو» من «فورد».

وباستثناء فولسفاكن التي حققت نمواً قوياً في البرازيل، بخاصة في الصين، لم تستثن الأزمة أحدا من الصانعين، فلم يصمد الرقم الأول عالمياً أي تويوتا أمام الإعصار فلم تبع سوى 7.6 مليون من 9 ملايين سيارة مخطط لها. واضرت الأزمة بالقارتا لاسوق الروسية التي اعتبرت عام 2008 انها ستكون الأولى أوروبا متقدمة الألمانية، مع مبيعات الرباعيات الدفع مثل الخبز فيها، تراجعت 50 في المئة العام الماضي، واستطاعت الصين لوحداه لتلجح تراجع المبيعات لديها متبعة في شكل سريع إجراءات داعمة. ولتفادي إفلاس المؤسسات الصانعة، وضعت الحكومات برامج دعم بلغت في فرنسا 6 بلايين يورو (8.16 بليون دولار) وفي الولايات المتحدة 40 بليوناً. وأقاد 41 في المئة من مبيع السيارات في الاتحاد الأوروبي من برنامج مساعدات السيارات)، أهمها في ألمانيا (67 في المئة). وعلى رغم الدعم خسر أول أكبر 15 صناعا للسيارات 41 بليون يورو (55.76 بليون دولار)، وتراجعت المبيعات العالمية من 71.1 مليون وحدة في 2007 إلى 70.5 مليون في 2008 (52.6 مليية و17.9 أوزان ثقيلة). وتقدمها اليابان 11.5 مليون وحدة فالصين 9.3، وأميركا 8.7 وألمانيا 6.2 وكوريا الجنوبية 4 ملايين وحدة. لكن الصين، وقبل استكمال الإحصاءات العالمية للعام الماضي، أنتجت 13.8 مليون سيارة في 2009 ما يدفعها إلى رأس لائحة المننجين.

وإذا كانت تويوتا ضلّت طريقها أثناء فترة النمو السريع، فإن العولمة قادت التنافسية العالمية نحو استغلال المستهلكين. فمع تطور ثقافة التكنولوجيا الرقعية، لم يعد مسموحا التهاون بالمعايير العالمية للجودة

تركز على الاستثمار المدر للدخل، وليس على الاستهلاك. يمكن دعم اتجاه تخفيض الديون، وزيادة الاذخار من خلال زيادة أسعار الفائدة إلى المستويات العادية، والتخلص من اقطاع ضرائب الشركات للفائدة. وربما يعمل ذلك على إطالة الانكماش الخاص بالدورات الاقتصادية، لكن يمكن للتحفيز المالي للاستثمار المنتج تخفيف الأثر. وعلى الحكومات الاحتفاظ بنسبة 100 في المائة من مخصصات النفقات الإسمالية للعام الأول، وأن تقدم ائمانا ضريبة للتشغيل الجديد الذي يولد تنطقا تقنيا إيجابيا لكل موظف. ومن شأن أسعار الفائدة الأعلى ردع المضاربة المالية، وققاعات الموجودات، والاستهلاك المرفس، إضافة إلى إغلاق الشركات ذات الربح الحدي. ويؤدي الانكماش إلى تشجيع الاذخار، كما أن الدائنين يفوزون، بينما يخسر المديون. وما إن تتم استعادة معدلات الاذخار، حتى يتبعها الاذخار الحكيم والاستثمار المودت للدخل. ولتشجيع المدخرات يمكن كذلك تخفيف العجوزات الحكومية الكبرى. ويمكن تمويل الإنفاق الحكومي المضاد للدورات من خلال المدخرات المحلية، الأمر الذي يضمن دخلا طويلا للأجل للمدخرين. وبينما تولد دورة الشركات، والابتكار، والتوازن الأفضل بين عوائد العمل ورأس المال دخولا فظية أعلى، فإن عوائد الضرائب ترتفع بصورة آلية لتسديد ديون الحكومات. يمكن للانكماش أن يقضي على عادة الديون. إن تناول الديك الرومي البارد أمر مؤلم، لكن الاذخار والاستثمار قبل الإنفاق يمكن أن يحسنا السلامة المالية للعالم الغربي.